ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

وفد الرياض.. تعنّت في وجه الحقوق اليمنية

علي الدرواني

منذ أيام وصل الوفد الوطني الذي غادر صنعاء إلى السويد متسلحاً بعدالة القضية ومتشحا بالصمود الأسطوري، حاملاً معه آمال وطموحات الشعب اليمني في تثبيت حقوقه وصيانة سيادته والتخفيف من معاناته التي تصفها التقارير الدولية بأسوأ كارثة إنسانية في العالم من صنع البشر.

الملفات الإنسانية هي أبرز ما يسعى المبعوث الأممي مارتن غريفت لمعالجتها في هذه الجولة تحت عنوان ما يسميه بناء الثقة، وعلى رأسها ملف الأسرى والمعتقلين وملف الاقتصاد وتوحيد البنك وصرف مرتبات الموظفين المنقطعة منذ نقل البنك المركزي إلى عدن إلى جانب فتح مطار صنعاء الدولي أمام المسافرين والحالات الانسانية والصحية وتحييد ميناء الحديدة.

هذه الملفات الانسانية ليست محل حوار بطبيعة الحال، ولا ندري كيف تورطت الأمم المتحدة في احالتها للنقاش، وتحويلها مادة للأخذ والرد، فالحقوق لا تتجزأ ولا تقبل بأنصاف الحلول.

على كل حال وصل الوفد الوطني حاملاً معه صلاحيات كاملة من قبل المجلس السياسي الأعلى أملاً في انجاز هذه الملفات، كما أظهر مرونة ايجابية مع ما تطرحه الأمم المتحدة وقبل بدور لها في الميناء والمطار دفعاً لذرائع العدوان.

ورغم توقيع دول العدوان على اتفاقية تبادل جميع الأسرى، كان وفد الرياض يبدي تلكؤا في تسليم كشوفات الأسرى لديه، وظهر من خلال هذا التلكؤ أنه مجرد أداة بيد الرياض وأبو ظبي، لا سيما عندما يبادر فريقهم في لجنة الأسرى بمغادرة الجلسة دون إبداء أي اسباب فقط لمجرد تلقيهم اتصالا هاتفياً من خارج الجلسة، وهذا يشير الى أن هناك نوايا للالتفاف على الاتفاق بغرض تعطيله ووضع العراقيل أمامه على الأقل، لا سيما بعد ما تداولته وسائل اعلام أثناء انعقاد جلسة

النقاش للجان الأسرى وأفادت عن السماح لأسرى سعوديين بالاتصال بذويهم والتأكد من بقائهم على قيد الحياة.

التعطيل أيضاً ينسحب على ملف مطار صنعاء الدولي الذي أصبحت إعادة فتحه أمام الرحلات الدولية للمسافرين والمرضى وغيرهم من شرائح المجتمع مطلبا دوليا وامميا وانسانيا، وذلك بمحاولة تحويله الى مطار محلي، يزيد من معاناة المسافرين، وهو طرح غير قابل للتطبيق فضلاً عن أن يكون محل قبول من الوفد الوطني، لأنه لا يوجد مطار في اليمن قادر على أن يحل محل مطار صنعاء الدولي لا من الناحية الفنية ولا من حيث الموقع، فضلاً عن أن مطار عدن غير آمن للمسافرين، وحوادث الاختطاف للمسافرين من قبل أدوات الاحتلال في المحافظات المحتلة لا تتوقف، وكان آخرها في الأسبوع الماضي، وليس بعيداً ما طرحه بعض المراقبين من الحديث عن محاولة تشغيل شركات طيران تابعة لمستثمرين سعوديين وخليجيين للرحلات المحلية.

تعنت وفد الرياض لا يمكن قراءته الا في اطار السعي لافشال مساعي المشاروات التي تقودها الأمم المتحدة لصالح تجار الحروب وخدمة لأجندة عواصم العدوان الرياض وأبو ظبي، وأن الرياض ارسلت هذا الوفد من أجل أن تحصل بالمشاورات على ما لم تحصل عليه بالقوة، لا سيما بعد فشل خياراتها العسكرية، وخسارتها الكبيرة في مختلف الجبهات على رأسها ما جرى من اسطورة في الساحل الغربي.

في ذات الوقت هناك مفارقات عجيبة وفاضحة يعيشها وفد الرياض، الذي يصف نفسه بالشرعية ويدعى أنه يريد انقاذ الشعب اليمني، في الوقت الذي يرفض كل الحلول المقترحة وكل ما من شأنه تحسين وضع اليمنيين ورفع معاناتهم، كصرف المرتبات، وتحييد الاقتصاد وميناء الحديدة، وتوحيد عمل البنك المركزي، أو حتى الإفراج عن الأسرى والمعتقلين، وهي أمور أكثر ما يقال عنها أنها إنسانية، لا تمثل اي مكاسب سياسية لأي طرف، سوى أنها تستخدم بقذارة من قبل دول العدوان، بغية اركاع الشعب اليمني، وإجبار قيادته للقبول بالشروط والذهاب نحو الاستسلام، وهو الأمر الذي يثبت أن هؤلاء ليس لهم علاقة بالشعب اليمني ولا يهتمون لرفع معاناته بقدر ما يهمهم خدمة العدو وأهدافه وحماية مصالحه.

وفي ظل هذا الوضع وطبيعة وفد الرياض البائس والفاقد للصلاحيات، والذي لن يصل الى أي نتيجة طالما أنه لا يمتكل أي قرار، ولا يستطيع المضي خارج الإملاءات السعودية والإماراتية، فإنه بات من الضروري ان تتوقف هذه المهازل التي ترعاها الأمم المتحدة، وأن تعمل على تبني طاولة مفاوضات بين اليمن من جهة وتحالف العدوان على رأسها السعودية والإمارات من جهة أخرى، إلا إذا كانت تريد إطالة أمد المأساة الإنسانية، وتقبل أن تكون شريكة فيها.

تفاصيل جديدة لرحلة «الرعب».. احتجاز الحريري بالرياض

كشفت مصادر ، نقلا عن مستوى رفيع بلبنان، تفاصيل لم تنشر عن حيثيات عملية احتجاز رئيس الحكومة اللبنانية المكلف سعد الحريري بالرياض .

وقال المصدر الذي وصف عملية الاحتجاز بـ"رحلة الرعب"، أن الحريري عاد الأربعاء في الأول من تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠١٧، قادما من الرياض، حيث اجتمع حينها مع محمد بن سلمان، بحضور مستشاره الأبرز" ثامر السبهان".

ونقل الحريري لمجلس الوزراء اللبناني حيثيات الزيارة، حيث أكد أن الدعم السعودي للبنان "سيستمر، وان وجود حزب اللّه في

الحكومة، لن يؤثر على الموقف السعودي، وأنه سيعود للاجتماع مع الملك سلمان الإثنين ٢٠١٧/١١/٦ " .

وأضاف المصدر :" في يوم الجمعة ٢٠١٧/١١/٣ تلقى الحريري أثناء وجوده على مائدة غداء، أقامها في قصره (بيت الوسط) ببيروت، على شرف وزيرة الثقافة الفرنسية، اتصالا هاتفيا من الديوان الملكي السعودي، يطلب منه الحضور فورا للرياض، للقاء بن سلمان، وقضاء عطلة نهاية الأسبوع معه" .

وتابع :" اضطر الحريري إلى الاستئذان من ضيوف المائدة، والمغادرة فورا بطائرته الخاصة، مصطحبا معه مرافقيه الأمنيين فقط، ودون اصطحاب أي شخصيات أخرى، بناء على تعليمات نبه عليها الاتصال" .

وصل الحريري مساء الجمعة ٢٠١٧/١١/٣، إلى مطار الملك خالد بن عبد العزيز في الرياض – يكمل المصدر- وقبل نزوله ومرافقيه من الطائرة الخاصة، "صعدت مجموعة من رجال الأمن إليها، وقاموا بمصادرة جميع الأجهزة الذكية لدى الحريري ومرافقيه من هواتف وساعات وأجهزة لوحية .. " .

وتابع المصدر:" تم ابلاغ الحريري أن عليه التوجه إلى فيلا خاصة للإقامة فيها، تمهيدا للقاء ابن سلمان صباح اليوم التالي (السبت)، وخيروه بالنسبة لتوزيع المرافقين ، فاختار أن يذهب أربعة مرافقين يرأسهم الضابط محمد دياب إلى منزله، حيث تقيم زوجة الحريري ونجله عبد العزيز وابنته لولوة، في حين اختار أن يبقى معه رئيس حراسه (عبد العرب)، واحد مساعديه الشخصيين" .

وفي وقت مبكر من صباح السبت ٢٠١٧/١١/٤، ذهبوا به إلى فيلا أخرى، وجد فيها الوزير " ثامر السبهان" بانتظاره، حيث قابله مقابلة سيئة ومهينة جدا ، حيث وجه له إهانات ووبخه على موقفه المهادن لإيران وحزب اللّه، واتهمه بأنه "باع لبنان للمحور الإيراني، خلافا لما وعدهم به، وأنهم يطلبون منه باعتباره مواطنا سعوديا، تقديم استقالته، واعطاه نص الاستقالة، طالبا منه الدخول إلى غرفة فيها كاميرات التصوير، وتلاوة بيان الاستقالة هناك" .

وتضيف المصادر :" حاول الحريري التملص، وطلب مقابلة محمد بن سلمان، ولكن "السبهان" أبلغه أن عليه التنفيذ دون اعتراض، وأنه لن يقابل ابن سلمان، وأنه مخير بين أمرين: إما التنفيذ وإما الانضمام إلى الأمراء ورجال الأعمال المعتقلين بفندق الريتز كارلتون" .

وهنا طلب الحريري مهلة للتفكير، فتم إدخاله لغرفة شبه فارغة من الأثاث حيث جلس فيها مع مرافقه الخاص على الأرض، واخذ مدة زمنية فكر فيها بالأمر، ووجد أنه لا مناص من تلاوة بيان الاستقالة" .

وتلا الحريري الاستقالة كما برزت على الشاشات، وكان ذلك مفاجئا لجميع الأطراف المعنية، حيث انتشرت بعدها مباشرة شائعات كثيرة، تشير إلى أن الاستقالة تمت تحت الإكراه .

وقال المصدر إن ابن سلمان قام للتغطية على الحدث،" بترتيب مقابلة شكلية مع الحريري مع الملك سلمان في قصر اليمامة الاثنين ٢٠١٧/١١/٦، لم تتجاوز ٥ دقائق، كما تم ترتيب لقاء شكلي آخر مع ولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، حيث قام الحريري بزيارة أبو ظبي، وكانت الزيارة عملية إهانة له، لأن علاقة ابن زايد والحريري سيئة ومتوترة، وكان غريبا أنه لم يجر أي حديث بينه وبين ابن زايد ، وإنما عملية تصوير ليس اكثر".

كما رتبت عدة زيارات شكلية قام بها سفراء اوروبيون في الرياض لمنزل الحريري، واللقاء معه، ومنهم : السفير الفرنسي (فرنسوا غوييت)، والقائم بالاعمال الأمريكي (كريستوفر هينزل)، والسفير البريطاني (سايمون بول كوليس)، ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي في الرياض (ميملي سيرفوني دورسو) .

ولفت المصدر إلى أن السفراء أبدوا استغرابهم من شكل الإجراءات الأمنية بمنزل الحريري، إلى جانب تعبير بعضهم عن ارتيابه وعدم راحته أثناء حديث الحريري وشعورهم أن هناك ما هو خارج المقابلات "الطبيعية" .

وفي هذه الأثناء " طلب الضابط المسؤول عن مرافقة الحريري وهو محمد دياب الإذن له بالعودة إلى بيروت نظرا لمرض والدته، وتمت له الموافقة، وطلب منه الحريري الذهاب فورا إلى " القصر الجمهوري"، لإبلاغ الرئيس اللبناني ميشال عون بحيثيات ما جرى، والتصريح للرئيس عون بأن ما يجري مع الحريري هو عملية احتجاز قسرية، وأن استقالته تمت تحت الإكراه، طالبا من الرئيس عون رفض الاستقالة ".

وفي يوم الاثنين ٢٠١٧/١١/٦ عاد دياب إلى بيروت، وتوجه فور وصوله مطار رفيق الحريري الدولي مباشرة لقصر الرئيس اللبناني ميشال عون، وقدم له الرواية الكاملة لكل حيثيات ما جرى منذ استدعاء الحريري من بيروت حتى ملابسات احتجازه .

وأضاف المصدر " هنا أصبحت عملية احتجاز الحريري مؤكدة رسميا لدى الدولة اللبنانية، ما دفع بالرئيس عون لإيفاد وزير الخارجية جبران باسيل على وجه السرعة إلى باريس، حيث التقى باسيل هناك بالرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ورئيس الوزراء إدوارد فيليب، إضافة لوزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي (فيديريكا موغريني)، حيث أصدرت الأخيرة بعد اللقاء تصريحا لافتا شددت فيه على وجوب عودة الحريري للبنان برفقة عائلته".

أما الرئاسة الفرنسية فلم تصدر حينها أية تصريحات رسمية، فاسحة المجال أمام اتصالات دبلوماسية ووساطة هادئة لإنهاء الأمر، حيث أوفد الرئيس الفرنسي وزير خارجيته جان إيف لودريان إلى الرياض رسميا، كما أوفد الرئيس السابق نيكولا ساركوزي في مهمة مماثلة لكنها لم تكن معلنة، بحسب ما أكد المصدر .

ويكشف المصدر " حين فشلت محاولات الوساطة الفرنسية، بدأ الرئيس اللبناني ميشال عون التصعيد السياسي، فأعلن أن الحريري محتجز بالرياض وموقوف هناك، ووضعه يعد انتهاكا لحقوق الإنسان والمعايير الدبلوماسية، معتبرا ذلك : عملا عدوانيا ضد لبنان، وأنه إذا لم يفرج عن رئيس الحكومة، سيجري تدويل القضية والذهاب بها لمجلس الأمن الدولي" .

وفي هذه الأثناء تصاعدت الضغوط الأوروبية ، حيث اتصلت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل بالرئيس عون، معلنة الوقوف إلى جانب لبنان بضرورة إفراج السعودية عن رئيس الحكومة المحتجز سعد الحريري، كما أجرت باريس اتصالات بواشنطن مطالبة بموقف حازم، حيث دعمت الأخيرة جهود فرنسا، لكن دون تصدر إدارة الرئيس ترامب للمشهد .

ولفت المصدر أن حصول فرنسا على الدعم السياسي الكامل لموقفها، دفعها للطلب من الرياض الإفراج الفوري عن الحريري وإلا ستقدم شكوى رسمية لمجلس الأمن الدولي، وأن دولا صديقة للرياض من بينها مصر، ستصوت لصالح إدانة السعودية بالقرار.

وعن ختام رحلة "الرعب" أضاف المصدر :" في الختام وجد السعوديون أنفسهم أمام معركة خاسرة للتكتم على ما جرى، وهنا اشترطوا ذهاب الحريري لباريس كمحطة اولى بعد مغادرة الرياض، كما اشترطوا على الحريري عدم التراجع عن تقديم الاستقالة، والإبقاء على ابنه عبد العزيز وابنته لولوة في الرياض.

وأضاف المصدر " هذه الشروط دفعت الحريري للتردد، وإبدائه الخشية على أبنائه لكونهم سيصبحوا بمنزلة الرهائن، لكن الرئيس الفرنسي طمأنه على نجليه، وأن فرنسا ستطلب الإفراج عنهما، بوصفهما مواطنين فرنسيين في حال استمر احتجازهما، وبعد خروجه من الرياض متوجه لباريس التي وصلها فجر يوم السبت ٢٠١٧/١١/١٨، برفقة زوجته السورية الأصل "لارا"، كان قد سبقهما ابنه البكر"حسام" .

وبعد ٤ أيام من مغادرته الرياض، عاد سعد الدين الحريري إلى بيروت بتاريخ ٢٠١٧/١١/٢٢ ، بعد زيارتين خاطفتين إلى القاهرة ومن بعدها قبرص، "التي استبدل فيها الحريري طائرته لدواع أمنية".

قناة الإباء

واشنطن والتلويح المستمر بـ «داعش»

محمد محمود مرتضى

وقف العراقيون يوم الاثنين دقيقة صمت حداداً على أرواح الضحايا، الذين قدموا حياتهم خلال الأعوام المنصرمة في صراعهم مع الارهاب وممن وقعوا ضحايا لهجماتهم وتفجيراتهم الارهابية، حيث تحل الذكرى الأولى لإعلان الانتصار على تنظيم «داعش»، وتحرير البلاد من قبضته العنيفة.

الحكومة العراقية كانت قد أقرت العاشر من كانون الأول/ ديسمبر من كل عام عطلة رسمية، يتذكر من خلالها العراقيون انتصارهم على التنظيم الارهابي.

ورغم الهزيمة المدوية على «داعش» يبقى السؤال الأبرز المرتبط بدوافع قيام الحكومات الغربية بالطعن بهذا الانتصار ومدى واقعيته والتسويق لاستمرار خطر «داعش» على العراق. ففي تشرين الأول/ أوكتوبر من العام الجاري أفادت صحف أمريكية عن قيام قوات التحالف الدولي بقصف مناطق جغرافية أظهرت الإحداثيات وجود عناصر داعشية فيها، وكانت تلك المناطق تقع ضمن الحزام القريب من جبل «قرة جوخ» الواقع جنوب شرق «الموصل» في نينوي شمال البلاد، اضافة إلى ذلك، أعلنت السلطات العراقية في التاسع من تشرين الثاني الجاري ايضا القبض على خمسة عناصر من «داعش» بالمحافظة ذاتها.

وبالربط بين تلك الوقائع وما نشرته الصحف الاميركية اضافة الى ما نشرته مؤخراً صحيفة «ذي صن» البريطانية حول اختباء ثلاثة آلاف مسلح من عناصر «داعش» في

أنفاق وكهوف بجبال العراق، فهل يبدو ثمة تضارب حول الحكم بانتهاء التنظيم في العراق؟!

بالعودة الى الاحصائيات الأخيرة التي نشرها معهد الاقتصاد والسلام «IEP" فان العراق لا يزال يحتفظ بالمراكز الأولى على مؤشر الدول الأكثر تأثرًا بالعمليات الإرهابية، كما أنه حصل على نسبة ٢٣٪ من مجموع الوفيات الناتجة عن الهجمات المتطرفة والتي بلغت في العالم الماضي (٢٠١٧) نحو ثمانية عشر الفا وثمانمئة وأربع عشرة (١٨٨١٤) حالة وفاة حول العالم، أي أن العراق احتفظ بما يقارب الثلث من ضحايا الإرهاب حول العالم.

كما أكدت دراسة أخرى نشرها المركز الأمريكي للدراسات السياسية والاستراتيجية «CSIS" أن "داعش" لا يزال يملك من عشرة إلى خمسة عشر ألف مسلح داخل الأراضي العراقية ينتشر أغلبهم على المناطق الحدودية مع سوريا، كما أن محافظة "كركوك" تُعتبر من أكثر المناطق التي ينشط بها التنظيم وفقًا للمركز الذي أوضح أن خلافات الجيش العراقي والبشمركة حول حيازة الإقليم تجعل من المنطقة أرضًا رخوة لاجتذاب الإرهاب.

في الواقع إن أحداً لم يدّع تحقيق الانتصار النهائي على «داعش»، اذ ان الانتصار الذي أعلنه العراقيون هو انتصار يرتبط بمستوى التحديات التي كانت قائمة وحجم الجغرافيا التي كان يحتلها، فوفق هذا المنظار لا شك أن «داعش» قد هزم، وتلقى ضربات قاصمة للظهر، أما التخلص من كل تبعات «داعش» وحراكه الأمني فإن لهذا الموضوع حديثاً آخر. اذ كما كان احتلال «داعش» لأجزاء كبيرة من العراق لعبة استخبارية أميركية باتت مكشوفة، فان استمرار «داعش» والتلويح به كخطر قائم هو ايضا خاضع للعبة المصالح الاميركية والغربية. هذا التنظيم وجد في الشرق الأوسط من أجل تأجيج صراعات المنطقة وخدمة القوى الكبرى في العالم، وهذه المصالح لا تزال قائمة، وبالتالي فإن إنهاء دور التنظيم بشكل تام لم يحن وقته بعده.

لقد كان يراد للملف الكردي، على سبيل المثال، أن يكون أول قطاف لثمار نشر «داعش» لناحية تقسيم العراق، الا أن العملية الجراحية التي أجريت في بعض المناطق لا سيما كركوك، أجهضت تلك المحاولة.

صحيح ان انتشار «داعش» عام ٢٠١٤ كان في جزء منه يعود لبعض السياسات العراقية الداخلية الخاطئة، الا أن تحميل المسؤولية لهذه السياسات مجافٍ للحقيقة، اذ إن ذلك يصور وكأن «داعش» ومشاريعه وخططه وحراكه هو عبارة عن تنظيم ينطلق من أهداف عراقية محلية بحتة، فيما أكدت الوثائق والمعطيات مدى ارتباط هذا التنظيم بالاستخبارات الأميركية ومشاريعها وخططها منذ عام ٢٠٠٤ على الاقل، ثم تطور بعد رفض الحكومة العراقية التجديد لوجود القواعد الاميركية في العراق.

صحيح أننا ضد عقلية المؤامرة، لكننا في المقابل ضد محاولة اقناعنا بالصدف المتكررة التي غالبا ما تصب في مصلحة واشنطن وخططها، وقد جاء حراك «داعش» واحتلاله لمناطق واسعة من العراق ضمن سياق هذه الأعمال التي صبت في المصلحة الاميركية. فهل هذه مصادفة؟ بالطبع لا.